

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخمسون

فيينا، 21-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 15 من جدول الأعمال المؤقت

لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة للرقابة

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

تقرير من الرئيس

هذه الوثيقة صادرة عملاً بالمقررين م ت ص-44/م-4 وم ت ص-48/م-5، اللذين اعتمد بهما الإطار المرجعي المنقح للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ويقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمشورة التي أسدتها.

أولاً - مقدمة

- 1- منذ أن قدمت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية) آخر تقاريرها إلى المجلس (IDB.49/22)، عقدت عدة اجتماعات افتراضية بسبب القيود المفروضة على السفر. وشمل ذلك اجتماعها السابع والثامن المعقودين في تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2021، على التوالي. وعقد الاجتماع التاسع في مقر اليونيدو في حزيران/يونيه 2022.
- 2- ولا يزال عمل اللجنة الاستشارية يركز على ولايتها الأساسية المحددة في إطارها المرجعي.
- 3- وبالنسبة لعام 2022، تواصلت اللجنة الاستشارية التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية: الإدارة القائمة على النتائج؛ والاستقلالية والموارد اللازمة لوظائف الرقابة (التقييم والتحقق والمراجعة الداخلية)؛ وتنفيذ التوصيات وخطط عمل الإدارة.
- 4- وتقدم هذه الوثيقة معلومات هامة بشأن ما يلي: (أ) الإنجازات الرئيسية التي حققتها اليونيدو في مجالات الحوكمة والمساءلة والتقييم والمراجعة الداخلية؛ (ب) المجالات الرئيسية للمخاطر المتبقية التي ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للمجلس أن يكون على علم بها وأن ينظر فيها أثناء مداولاته.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.



5- وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالإصلاحات وإعادة الهيكلة الجارية داخل اليونيدو تحت إشراف المدير العام، السيد غيرد مولر. وستتابع اللجنة الاستشارية أثر هذه الإصلاحات على المجالات المتصلة بولايتها، مثل الحوكمة والمساءلة والرقابة والامتثال والإدارة القائمة على النتائج. وتبقى اللجنة الاستشارية على استعداد لتقديم مشورة محددة إلى الإدارة الجديدة، بناء على طلبها، بشأن أي مجال من المجالات ذات الصلة.

ثانياً - التقدم المحرز بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيدو

مكتب التقييم والرقابة الداخلية

6- يسر اللجنة الاستشارية أن تقر بأن مكتب التقييم والرقابة الداخلية قد أصدر سياسات منقحة للتقييم (DGB/2021/11) والمراجعة الداخلية (DGB/2021/12) والتحقيق (DGB/2021/13) في أيلول/سبتمبر 2021، وأصدر مبادئ توجيهية للتحقيق في أيار/مايو 2022 (AI/2022/03).

7- واستعرضت اللجنة الاستشارية حالة إنجاز خطط عمل مكتب التقييم والرقابة الداخلية الخاصة بالتقييم والمراجعة الداخلية للفترة 2022-2023. ولاحظت اللجنة الاستشارية المواءمة الاستراتيجية لخطط عمل مكتب التقييم والرقابة الداخلية، وهي ترحب بكون هذه الخطط ستخضع للاستعراض والتعديل، إذا لزم الأمر، لتنماشى مع نتائج إعادة الهيكلة التنظيمية والأولويات الجديدة للإدارة.

8- وتقر اللجنة الاستشارية بعمليات المراجعة الداخلية والتقييم التي اضطلع بها مكتب التقييم والرقابة الداخلية في العام الماضي، لا سيما:

- أول عملية استشارية مشتركة تضطلع بها وظيفتا المراجعة والتقييم بشأن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19؛
- عملية مراجعة داخلية لاستعراض عملية الاسترداد الكامل للتكاليف لأغراض التأكيد؛
- التقييمات المستقلة لسياسة اليونيدو (2015) واستراتيجيتها (2016-2019) بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2018-2021، وبرنامج الشراكة القطرية في السنغال.

المراجعة الخارجية للحسابات

9- أعربت اللجنة الاستشارية عن ارتياحها للرأي غير المتحفظ الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي في تقريره عن حسابات اليونيدو للسنة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (IDB.50/3-PBC.38/3) وقدمت تعليقات على هذا التقرير (PBC.38/CRP.3).

10- وتوصي اللجنة الاستشارية الإدارة بالتعجيل بتنفيذ التوصيات وخطط العمل التي لا تزال عالقة من التقارير السابقة للمراجعة الخارجية للحسابات.

تنسيق خطط عمل الإدارة

11- أحاطت اللجنة علماً بنشرات المدير العام التي أعلن فيها عن الهيكل الجديد لبعض المديرين⁽¹⁾، ولاحظت أن مسألة إنشاء وظيفة منسق لرصد وتنفيذ التوصيات وخطط عمل الإدارة (التي كان يعهد بها سابقاً

(1) DGB/2022/14 المؤرخة 3 آب/أغسطس 2022 و DGB/2022/15 المؤرخة 5 آب/أغسطس 2022.

إلى المدير الإداري لمديرية الإدارة المؤسسية والعمليات) لم تتضح بعد معالمها بوضوح. ولاحظت أن هذا الدور أساسي لتنسيق الرصد والتنفيذ بوصفهما من مسؤوليات الإدارة، وينبغي أن تمنح في إطاره صلاحيات رفيعة المستوى من أجل ضمان تنفيذ خطط عمل الإدارة.

12- وتوصي اللجنة الاستشارية بشدة بأن تقوم إدارة اليونيدو بتجميع التوصيات وخطط عمل الإدارة المقدمة من مختلف مقدمي خدمات التأكيد من أجل تحديد أولويات مختلف الإجراءات.

ثالثاً - التحديات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام

الميزنة والإدارة القائمتان على النتائج

13- تشكل أول ميزانية قائمة على النتائج مصدراً لدروس تتعلم منها المنظمة. ويمثل تتبع النتائج بالنسبة للأهداف غير التشغيلية (كالمالية، مثلاً) تحدياً أصغر مقارنة بالنتائج التشغيلية، والنتائج والأثر، التي لم تكن خطوط الأساس متاحة بالنسبة لها. وستساعد دورة الميزانية الحالية على توفير خطوط الأساس هذه. وفي التقرير السنوي المقبل، تتوقع اللجنة الاستشارية ملاحظة المزيد من الأدلة على النتائج. وتتمثل التحديات الرئيسية في نوعية البيانات ونطاق التغطية، واستخدام البيانات والمؤشرات استخداماً أكثر انتظاماً في اتخاذ القرارات. ولا يزال الطريق طويلاً أمام اليونيدو، كما أن ثمة حاجة إلى تغيير الثقافة السائدة.

14- ولا تزال مواءمة الاستراتيجية مع البرنامج والميزانيتين ومع خطط العمل تشكل فجوة وتحدياً كبيراً. وتقييم الإطار البرنامجي المتوسط الأجل يسلط الضوء على هذه المسائل، كما أن خطتها لعمل الإدارة قد صيغت من أجل معالجتها.

15- ويلزم التصدي للقيود الشاملة المفروضة على المهارات والقدرات من أجل تعزيز ثقافة أقوى للإدارة القائمة على النتائج داخل المنظمة.

16- وثمة تحدٍ آخر يتمثل في ضمان التزام الدول الأعضاء بالعملية عن طريق الإقرار بأهمية تخصيص الميزانيات وفقاً للنتائج، وضمان أن تمضي اليونيدو قدماً في الميزنة القائمة على النتائج في إطار دورة الميزانية المقبلة.

وظيفة الرقابة داخل اليونيدو

17- تعيد اللجنة الاستشارية التأكيد على الشواغل التي سبق أن أثارها، والتي أشار إليها أيضاً مراجعو الحسابات الخارجيون، ومفادها أن عدم كفاية الموارد التشغيلية المخصصة لمكتب التقييم والرقابة الداخلية لا تتيح له أن يتناول المسائل ذات الأولوية والفجوات العالية المخاطر المتعلقة بالأدلة في اليونيدو من منظور المراجعة والتقييم والتحقيق. وتعني القيود المفروضة على الموارد أن التأكيدات التي يمكن لمكتب التقييم والرقابة الداخلية تقديمها للمجلس محدودة.

18- وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن هناك حاجة إلى تخصيص ميزانية تشغيلية أكثر شفافية واستدامة ويمكن التنبؤ بها أكثر لوظائف الرقابة المستقلة. وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها لكون توصيتها بضرورة الفصل على نحو واضح بين الموارد المخصصة لوظائف مكتب التقييم والرقابة الداخلية في إطار البرنامج والميزانيتين يجري النظر فيها في إطار عملية إعادة الهيكلة الحالية لليونيدو. وينبغي إيلاء الاهتمام بشكل عاجل لتعزيز وظيفة التحقيق التي يضطلع بها مكتب التقييم والرقابة الداخلية بما يكفي من الموظفين والموارد.

إدارة المخاطر المؤسسية

- 19- تلقت اللجنة الاستشارية خلال اجتماعاتها العادية من المستشار الخاص السابق للمدير العام بشأن تنسيق العمليات وإدارة المخاطر معلومات مستكملة عن الأنشطة والتحديات المتصلة بإدارة المخاطر المؤسسية.
- 20- ولاحظت اللجنة الاستشارية وجود تحديات في تفعيل شبكة المنسقين المعنيين بالنتائج والمخاطر وأن تفعيلها يتطلب تعزيز طابعها المؤسسي، وأنه لا يبدو أن الإدارة قد أمسكت بزمام الأمور بعد. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لم يكن قد حُدد بعد موقع وظيفة إدارة المخاطر المؤسسية ومسؤولياتها ضمن هيكل اليونيدو الجديد. وستقوم اللجنة الاستشارية بمتابعة هذه المسألة.

تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

- 21- تلقت اللجنة الاستشارية معلومات مستكملة عن التحديات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وهي تلاحظ بقلق أنه لم يُحرز تقدم يذكر في توفير التمويل من أجل سد الفجوات التي تقاوم المخاطر المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات وما سترتب مستقبلاً على عدم حل هذه المسألة من آثار على الميزانية.
- 22- ولاحظت اللجنة الاستشارية أن العمل جارٍ حالياً على وضع سياسة لحماية البيانات.

إصلاح اليونيدو وإعادة هيكلتها

- 23- هناك حاجة ماسة إلى إدارة التغيير داخل اليونيدو أثناء الإعلان عن التغييرات الهيكلية وبعده. وتشجع اللجنة الاستشارية المدير العام على الاستفادة من المشورة التي تقدمها اللجنة في تعزيز إطار اليونيدو للحوكمة والمساءلة.
- 24- والدعم القوي الذي يقدمه المدير العام بشأن الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج وإدارة المخاطر المؤسسية أمر أساسي لجعل المنظمة أكثر تركيزاً على النتائج وأكثر فعالية وتأثيراً.

رابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

- 25- لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة وأن يقدم إرشادات بشأن ما يلي:
- (أ) اقتراحات بشأن المجالات ذات الأولوية لكي توليها اللجنة الاستشارية مزيداً من الاهتمام في عامي 2022 و2023؛
- (ب) مواصلة تعزيز وظائف مكتب التقييم والرقابة الداخلية، من خلال تمكينه من ممارسة صلاحياته المستقلة فيما يخص الموارد المالية والبشرية المخصصة له، استناداً إلى ميثاقه (مقرر المجلس م ت ص-48/م-10).